

## توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات بشأن النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة للنظم الزراعية والغذائية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية

### المسودة الأولى

#### مقدمة

(1) تدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى "اتخاذ الخطوات الجريئة المفضية إلى التحول التي تلزم بصورة ملحة للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود" وإلى "إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع" في الوقت ذاته.<sup>1</sup> فالزراعة والنظم الغذائية<sup>2</sup> متشابكة بشكل عميق مع الاقتصادات، والمجتمعات، والصحة، والمناخ والبيئة وبالتالي، تؤثر هذه النظم على أغلبية أهداف التنمية المستدامة، سيما أنها في وضع فريد للمساهمة فيها.

(2) كما أن التحديات المترابطة التي غالبًا ما تقترن بالزراعة والنظم الغذائية تتطلب الاهتمام الملحّ. وعدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم في تزايد منذ عام 2015، حيث يعاني ما يُقدَّر بـ690 مليون شخص في العالم من قصور تغذوي مزمن، و135 مليون شخص يعانون من انعدام حاد للأمن الغذائي فيما كان يعيش مليارات شخص في انعدام معتدل للأمن الغذائي عام 2019.<sup>3</sup> وفي هذه الأثناء، يُفقد أو يُهدر حوالي ثلث الأغذية التي يتم إنتاجها للاستهلاك البشري في العالم.<sup>4</sup> وعلى الصعيد العالمي، يعاني أكثر من ثلث السكان البالغين من الوزن الزائد أو السمنة،<sup>5</sup> وأكثر من ملياري شخص يعانون من نقص في واحد أو أكثر من المغذيات الدقيقة.<sup>6</sup> وقد عبّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن شواغلها من أن المقاصد في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) لن تتحقق في مناطق عديدة من العالم.<sup>7</sup> ونظرًا إلى آثار جائحة كوفيد-19، يمكن أن يُدفع بما يُقدَّر بـ130 مليون شخص إضافي إلى حافة الموت جوعًا في نهاية عام 2020.<sup>8</sup> والفئات الأشد

<sup>1</sup> الأمم المتحدة (2015)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

<sup>2</sup> في الوثيقة بكاملها، تشير الزراعة إلى إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية، ومصايد الأسماك والغابات. وترد التعريفات للمصطلحات الرئيسية الأخرى في الملحق 1.

<sup>3</sup> منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونيسف، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2020. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2020. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

<sup>4</sup> منظمة الأغذية والزراعة، 2011. الفاقد والمهدر من الأغذية على الصعيد العالمي: نطاقه، وأسبابه، والوقاية منه. روما

<sup>5</sup> تقرير التغذية العالمي، 2020. العمل على العدالة للقضاء على سوء التغذية. بريستول، المملكة المتحدة: المبادرات في مجال التنمية.

<sup>6</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2017. الأغذية والنظم الغذائية. تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

<sup>7</sup> قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التنمية الزراعية للأمن الغذائي والتغذية، 2019. A/RES/74/242.

<sup>8</sup> برنامج الأغذية العالمي. الرئيس يحذّر من جائحة الجوع في حال انتشار كوفيد-19 (تصريح أمام مجلس الأمن للأمم المتحدة)، 21 أبريل/نيسان 2020.

<https://www.wfp.org/news/wfp-chief-warns-hunger-pandemic-covid-19-spreads-statement-un-security-council>

فقراً وضعفًا من السكان هي الأكثر تأثرًا، الأمر الذي يشير إلى أهمية الحصول على الأغذية.

(3) تزيد الزراعة والنظم الغذائية غير المستدامة بشكل كبير الضغوط على الموارد الطبيعية. ويؤدي التوسع الزراعي إلى تغيير في استخدام الأراضي، وهو أحد الدوافع الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي في العالم.<sup>9</sup> كذلك، يساهم كل من الزراعة، والغابات والاستخدامات الأخرى للأراضي في ما يُقدَّر بنسبة 23 في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ، في حين أن الأحداث المناخية تهدد بشكل متزايد إنتاج الأغذية، وبخاصة منتجي الأغذية على نطاق صغير الأكثر ضعفًا.<sup>10</sup> وفي مناطق كثيرة في العالم، تخضع الموارد المائية للجهد فيما تندهور جودة المياه السطحية والجوفية على الصعيد العالمي، حيث تؤدي الزراعة دورًا رئيسيًا في هذه الاتجاهات.<sup>11</sup> ويعتمد أكثر من 1.3 مليار نسمة على الأراضي الزراعية المتدهورة،<sup>12</sup> في حين أن 33 في المائة من التربة في العالم شهد تدهورًا متوسطًا إلى مرتفع الخطورة بسبب التآكل ونضوب المغذيات وزيادة الحموضة والملح والضغط الممارس عليها والتلوث الكيميائي.<sup>13</sup> كما أن الانقطاع في الروابط بين صحة البشر وصحة الكوكب تعرّض للخطر رفاه التنوع البيولوجي والسكان على السواء.<sup>14</sup>

(4) يؤثر الفقر المدقع بشكل ملحوظ على السكان الريفيين.<sup>15</sup> فأغلبية العاملين مقابل أجر ومجمل العاملين من أفراد الأسرة المساهمين وأكثر من 80 في المائة من العاملين لحسابهم الخاص هم عمال غير نظاميين في القطاعين الزراعي والريفي، مما يولّد آثارًا سلبية على مداخيلهم، والحماية الاجتماعية وظروف العمل.<sup>16</sup> ويتعرض الفلاحون وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية إلى التمييز فيما تُنتهك حقوقهم الإنسانية، وبخاصة من خلال نزع ملكية الأراضي، وعمليات الإخلاء القسري والتهجير.<sup>17</sup> ويعتمد معظمهم (يصل عددهم إلى ملياري شخص) على الزراعة على نطاق صغير، وينتجون حوالي 80 في المائة من الأغذية المستهلكة في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إنما تستمر السياسات العامة والأسواق عامةً في تجاهل احتياجاتهم.<sup>18</sup> وتشير هذه الوقائع إلى مواطن خلل في الزراعة والنظم الغذائية، وتشدّد على أهمية مبدأ "عدم إهمال أحد"، من خلال احترام حقوق الإنسان وتمكين الأكثر ضعفًا.

(5) وتمثل جائحة كوفيد-19 تحديًا مستجدًا للصحة البشرية، والازدهار الاقتصادي، والأمن الغذائي والتغذية، وما زالت آثارها تظهر. وفي حين أن الفيروس محدّد ذاته لا يميز بين مختلف الأشخاص، كانت آثاره غير متكافئة بسبب السياقات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والعالمي.<sup>19</sup> وحتى في هذه المرحلة المبكرة، يلقي عديدون الضوء على أهمية القدرة على

<sup>9</sup> المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2019. تقرير التقييم العالمي عن التنوع البيولوجي وخدمات

النظم الإيكولوجية الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. بون

<sup>10</sup> الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2019. تغير المناخ والأرض: التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن تغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والأمن الغذائي وتدفقات غازات الدفيئة في النظم الإيكولوجية الأرضية.

<sup>11</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2015. الماء من أجل الأمن الغذائي والتغذية. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما، 2015.

<sup>12</sup> اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 2017. التوقعات للأراضي في العالم، النسخة الأولى. بون، ألمانيا.

<sup>13</sup> منظمة الأغذية والزراعة، 2015. السنة الدولية لصحائف الوقائع عن التربة: التربة هي مورد غير قابل للتجديد. روما.

<sup>14</sup> منظمة الصحة العالمية/اتفاقية التنوع البيولوجي، 2015. الربط بين الأولويات العالمية: التنوع البيولوجي والصحة البشرية - حالة استعراض المعرفة

<sup>15</sup> الأمم المتحدة، 2019. التقرير عن أهداف التنمية المستدامة 2019. نيويورك.

<sup>16</sup> منظمة الأغذية والزراعة، 2020. آثار جائحة كوفيد-19 على العمال غير النظاميين. روما.

<sup>17</sup> مجلس حقوق الإنسان، 2012. دراسة نهائية للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن الارتقاء بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. الجمعية العامة للأمم المتحدة.

<sup>18</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2013. الاستثمار في الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

<sup>19</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2020. ورقة المسائل المؤقتة حول آثار جائحة كوفيد-19 بشأن الأمن الغذائي والتغذية. روما.

السمود بوصفها درساً رئيسياً. وقد أثبتت قطاعات الزراعة قدرتها النسبية على الصمود مقارنةً بقطاعات اقتصادية أخرى، مثل الخدمات والصناعة- غير أن الجائحة بيّنت بعض المخاطر، ومواطن الضعف وانعدام المساواة (إنما أيضاً بعض مواطن القوة) التي تميّز الزراعة والنظم الغذائية. وقد سلّطت الضوء على الحاجة الملحة لدمج الاستدامة بأبعادها الثلاثة في الزراعة والنظم الغذائية- إلى جانب التكاليف الجسيمة المحتملة لعدم القيام بذلك. وبيّنت أن الزراعة والنظم الغذائية مترسخة في النظم البيئية والنظم الأوسع نطاقاً التي هي من صنع الإنسان (مثل الاقتصادات والمشاهد الطبيعية)، وأنها تؤثر على هذه النظم وتتأثر بها على نحو كبير. وأخيراً، أشارت إلى وجود حاجة ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى لإحداث تغيير جذري، ولوضع نُهج ابتكارية للنظم الزراعية والغذائية المستدامة.

(6) والتحديات التي تواجهها النظم الغذائية معقدة جداً، ومحددة السياق وغير متوقعة. وبالتالي، بدأت النُهج الشاملة والمبتكرة الرامية إلى التصدي لتحديات النظام الغذائي تستقطب اهتمام العديد من أصحاب المصلحة في السنوات العديدة الأخيرة. وقد دفع هذا الاهتمام لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى الطلب من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية وضع تقرير بعنوان "النهج الزراعية الإيكولوجية والنهج المبتكرة الأخرى من أجل نظم زراعية وغذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية" يوفّر القاعدة لهذه التوصيات بشأن السياسات.<sup>20</sup> وتمّ إلقاء الضوء على النهج الزراعية الإيكولوجية<sup>21</sup> في الطلب الموجه من لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى، سيما أنها تبرز بشكل متزايد في النقاشات حول الزراعة والنظم الغذائية المستدامة بفعل نهجها الشامل وتشديدها على الإنصاف. وفي حين أن آثار جائحة كوفيد-19 على الزراعة والنظم الغذائية تشير إلى الأهمية الحاسمة للقدرة على الصمود، يزداد الاهتمام بالنُهج الابتكارية التي تعزّز القدرة على الصمود، وبخاصة في النهج الزراعية الإيكولوجية.

(7) ويعتبر تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية أنه يمكن لجميع النظم الغذائية أن تساهم على نحو أكبر في الزراعة والنظم الغذائية المستدامة التي تعزّز الأمن الغذائي والتغذية من خلال اتباع مسارات انتقال ملائمة للسياق تفضي إلى تحوّل النظم الغذائية. ويلقي الضوء على أهمية وضع أطر شاملة للرصد والتقييم للنظم الزراعية والغذائية، تتضمن عوامل خارجية إيجابية وسلبية، من أجل إقامة خط أساس ورصد التقدم المحرز. ويجب أن تنظر هذه الأطر في العوامل الخارجية البيئية، الإيجابية والسلبية، للنظم الزراعية والغذائية المرتبطة ليس فقط بكيفية إنتاج الأغذية، بل وكذلك بكمية الأغذية المستهلكة وكيفية تجهيزها ونقلها وبيعها. ويمكن أن تدعم التقييمات كيفية النظر في النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة ضمن سياق محدد.

(8) كذلك، من الضروري وضع مبادئ مشتركة لدى محاولة توفير المشورة للتوجّه إلى هدف مشترك (النظم الغذائية المستدامة) مع مراعاة السياق في الوقت ذاته. ويقترح تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية "مجموعةً مشتركة من مبادئ تشكيل الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية": (أ) الإنتاج القادر على التجدد؛ (ب) إعادة التدوير والكفاءة؛ (ج) صحة الحيوان؛ (د) التأزر؛ (هـ) التنوع؛ (و) الاندماج؛ (ز) التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ (ح) إنتاج المعرفة ونشرها؛ (ط) الاتساق الثقافي؛ (ي) القيم البشرية والاجتماعية؛ (ك) الترابط؛ (ل) الحوكمة؛ (م) التمكين؛ (ن) والمشاركة.<sup>22</sup> وتسعى هذه المبادئ إلى عكس الأبعاد الاجتماعية، والبيئية والاقتصادية للاستدامة بصورة متكاملة، ويجب أن تُطبق على نحو متسق. وبالتالي، يؤدي احترام هذه المبادئ إلى بلوغ النتائج المنشودة- أو تحقيق خصائص النظام- مثل القدرة على الصمود.

<sup>20</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2019. النُهج الخاصة بالزراعة الإيكولوجية والنهج المبتكرة الأخرى من أجل نظم زراعية وغذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. روما. (متاح على الموقع: <http://www.fao.org/3/ca5602en/ca5602en.pdf>)

<sup>21</sup> وهي تشمل الزراعة الإيكولوجية، بما في ذلك الزراعة العضوية والحراثة الزراعية والزراعة الدائمة. فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2019.

<sup>22</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2019، الجدول 2.

(9) وقد شهدت السنوات الخمسون الأخيرة تحولاً جذرياً في نظم الإنتاج الغذائي والزراعي، في ظل العولمة، وتحرير التجارة، والتوسع الحضري، والزيادة في الدخل والتغيير في أساليب الحياة.<sup>23</sup> وكما أشار إليه تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، لقد ثبت أن الابتكار شكّل قوة محركة رئيسية للتغيير العميق الذي حصل في الزراعة والنظم الغذائية خلال القرن الأخير. فالابتكار- الذي قد يكون تكنولوجياً، واجتماعياً ومؤسسياً- أساسي لإحداث التغييرات الضرورية في الزراعة والنظم الغذائية لأنه يجسد كيفية اختلاف طريقة معالجة الناس للأمور عما كانت عليه في الماضي. وتصدر الإشارة إلى أن الابتكارات في الزراعة والنظم الغذائية تختلف عن مثيلاتها في قطاعات أخرى كثيرة لأن للعلاقات الإيكولوجية والتفاعلات الاجتماعية دوراً محورياً. بالفعل، في حين اتّسمت بعض الابتكارات التكنولوجية باختلاف بارز حولها، لا يتعلق هذا الأمر عامةً بالتكنولوجيات بحدّ ذاتها بل بكيفية التحكم بها، والحصول عليها واستخدامها.

(10) والنهج الابتكارية تتعدّى نطاق الابتكارات التكنولوجية الواحدة لتشمل مجموعة من المبادئ، والممارسات والطرق المحددة بوضوح، وتندرج ضمن فلسفة شاملة. كما أن النهج الابتكاري يولّد عددًا كبيراً من التكنولوجيات والممارسات. وقد قام تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى بتحديد وتحليل النهج الزراعية الإيكولوجية التالية وغيرها من النهج المبتكرة للنظم الزراعية والغذائية المستدامة: الزراعة الإيكولوجية،<sup>24</sup> والزراعة العضوية، والحراثة الزراعية، والزراعة الدائمة، والسيادة الغذائية، والتكثيف المستدام، والزراعة الذكية مناخياً، والزراعة المراعية للتغذية، وسلاسل القيمة المستدامة. ويُعتبر أن هذه النهج المبتكرة تمتد على طول سلسلة- بدءاً من النهج التي تشدد أكثر على الحلول الشاملة ووصولاً إلى تلك التي تركز على نتيجة واحدة، يتم قياسها من حيث الكمية- غالباً ما تكون الإنتاجية لكل وحدة من الموارد (مثلاً، الأرض، المياه).

(11) وكما أشار إليه فريق الخبراء في تقريره، تحدّد سياقات السياسات تصرّف الجهات الفاعلة في الزراعة والنظم الغذائية في ما يخصّ النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة. وتكون السياسات في معظم البلدان موجهة بالسعي إلى زيادة مستويات الإنتاج والإيرادات، عوضاً عن اتخاذ نهج شامل يعطي الأولوية للشواغل المتصلة بالاستدامة والإنصاف. وهي تحابي نموذجاً للنظم الزراعية والغذائية لا تؤخذ فيه العوامل الخارجية البيئية والاجتماعية بعين الاعتبار على نحو ملائم، أو لا تُحتسب في التكاليف وعملية صنع القرارات. على سبيل المثال، تميل السياسات التي توفر الإعانات وتمويل الأبحاث للممارسات غير المستدامة إلى إقفال الزراعة والنظم الغذائية في مسارات غير مستدامة. وفي هذه الأثناء، تكاد تكون النهج الزراعية الإيكولوجية، التي بيّنت نتائج واعدة، غير خاضعة لبحوث بشكل كافٍ في العالم كما أن الاستثمارات كانت محدودة جداً لدى مقارنتها بنهج مبتكرة أخرى.

(12) ويتطلب وضع سياسات أكثر ملاءمة فهم آثار النهج الابتكارية والابتكارات المحددة. وقد ولّدت ابتكارات تكنولوجية عدة، رغم أنها بيّنت بعض الآثار الإيجابية لدى تقييمها بالاستناد إلى معيار واحد- عوامل خارجية سلبية كبيرة. ولذا، يجب أن يتصدى الابتكار في الزراعة والنظم الغذائية في المستقبل للتحديات الاجتماعية والبيئية بالتزامن، عن طريق خضوعه للتحقق بالاستناد إلى معيار الاستدامة.

(13) واليوم، تشكل الرقمنة مسألة قوية ناشئة ذات صلة بجميع النهج المبتكرة. فالتكنولوجيات الرقمية تعيد رسم ملامح الزراعة والنظم الغذائية بشكل ملحوظ. وبإمكان الرقمنة أن تضطلع بدور متزايد الأهمية في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش، وبخاصة في المناطق الريفية. بالفعل، إنها توفر منصة جديدة لجميع الأنشطة الاقتصادية وتؤثر على جوانب متعددة من الزراعة والنظم الغذائية، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات، والأسواق والمعرفة. وفي الوقت ذاته، تشير الشواغل بشأن الوصول

<sup>23</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2016. التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟ تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

<sup>24</sup> أنظر منظمة الأغذية والزراعة، 2019. العناصر العشرة في الزراعة الإيكولوجية (الوثيقة CL 163/13 Rev.1) من أجل صياغة متفق عليها دولياً للعناصر الرئيسية التي تميّز الزراعة الإيكولوجية.

إلى المعلومات، وبناء القدرات، وتكافؤ الفرص، وإيجاد الضمانات الملائمة في ما يخص خصوصية البيانات، والحصول عليها، والتحكم بها وامتلاكها إلى ضرورة النظر في المخاطر الممكنة على الأمن الغذائي والتغذية.<sup>25</sup>

(14) يتمثل هدف التوصيات التالية بشأن السياسات في مساعدة الأعضاء وأصحاب المصلحة في تعزيز النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل الزراعة والنظم الغذائية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية. فالزراعة والنظم الغذائية المستدامة قادرة على الصمود، وعادلة، ومتنوعة، وتدعم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتوفّر أنماطاً غذائية صحية وتحترم حقوق الإنسان- للأجيال الحالية والمستقبلية. ونظر مؤتمر المنظمة في إدماج النهج الزراعية المستدامة على نحو أكبر، بما في ذلك الزراعة الإيكولوجية، عام 2019.<sup>26</sup> ومنذ ذلك الحين، عزّز تقرير فريق الخبراء الفهم لقاعدة الأدلة، ويبيّن أنه فيما توجد تداخلات بين بعض النهج المبتكرة، لا تساهم جميع النهج المبتكرة في الزراعة والنظم الغذائية المستدامة بالطريقة ذاتها.

(15) ولدى العمل لتحقيق هذا الهدف، سوف تبني هذه التوصيات بشأن السياسات على الصكوك القائمة ذات الصلة للجنة الأمن الغذائي العالمي، وتساهم فيها، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن النظم الغذائية والتغذية.<sup>27</sup> علاوةً على ذلك، تبني التوصيات بشأن السياسات على الصكوك العالمية لحقوق الإنسان، وتساهم فيها، من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. وتهدف هذه التوصيات إلى دعم تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، وعقد العمل من أجل التغذية للأمم المتحدة (2016-2025)، وعقد الأمم المتحدة القادم لإصلاح النظم الإيكولوجية، والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وعمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة، والإطار العالمي القادم للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي ومؤتمر قمة الأمم المتحدة حول النظم الغذائية. وتولي التوصيات بشأن السياسات اهتمامًا خاصًا لتعزيز الزراعة الأسرية، وبخاصة إنتاج الأغذية على نطاق صغير، سيما أن نظم الإنتاج هذه تساهم بشكل كبير في الأمن الغذائي والتغذية، والإنصاف، والتخفيف من حدة الفقر، واستحداث فرص العمل، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتتطلب سياسات خاصة لدعمها.<sup>28</sup>

<sup>25</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية 2019، ومنظمة الأغذية والزراعة، 2020. تحقيق إمكانيات الرقمنة لتحسين نظام الأغذية الزراعية:

اقتراح مجلس رقمي دولي جديد للأغذية والزراعة. مذكرة مفاهيمية. روما

<sup>26</sup> قرار مؤتمر المنظمة 2019/7، إدماج نُهج الزراعة المستدامة على نحو أكبر، بما في ذلك الزراعة الإيكولوجية في أنشطة التخطيط المستقبلية لمنظمة الأغذية والزراعة

<sup>27</sup> تشمل صكوك أخرى للجنة الأمن الغذائي العالمي الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحياة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة والنظم الغذائية والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية.

<sup>28</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2013. الاستثمار في الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. روما. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

## التوصيات بشأن السياسات

### 1- إرساء أسس السياسات للنهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة للمساهمة في الزراعة والنظم الغذائية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية

إن الدول (السلطات الإقليمية والمحلية، حسبما هو ملائم) وبالتشاور مع المنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المنتجين، والقطاع الخاص (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) والمجتمع المدني مدعوة إلى القيام بما يلي:

إقرارًا بضرورة وضع مسارات ملائمة للسياق للانتقال إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة:

(أ) إجراء عمليات تقييم شاملة لاستدامة نظمها الزراعية والغذائية (أنظر التوصية 2)، مع إيلاء الانتباه الواجب لجميع العوامل الخارجية البيئية والاجتماعية الإيجابية والسلبية، باعتبارها الخطوة الأولى لوضع مسارات الانتقال الملائمة للسياق؛

(ب) في حال بينت التقييمات الشاملة أنه يمكن تحسين الإنتاجية، ينبغي وضع الخطط الملائمة للسياق من أجل الانتقال إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة من خلال عمليات شاملة وتشاركية تستند إلى نتائج هذا التقييم؛ وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة (مع إيلاء أهمية خاصة لاحتياجات الأكثر ضعفًا) وجميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك الزراعة، والعمل، والنوع الاجتماعي، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والشباب، والتمويل، والتجارة، والطاقة والبيئة؛

(ج) النظر في دور النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة للمساهمة في هذه الخطط، وتعزيز النهج التي تستجيب في الوقت ذاته إلى التحديات العديدة في الزراعة والنظم الغذائية في سياق معين، وتكون ملائمة للسياق، ومعقولة الكلفة ويسهل الحصول عليها، وتستجيب إلى احتياجات العمل المحلية، ويتشارك في وضعها المنتجون والعلماء، وتساهم في العدالة، وتلبي احتياجات الجهات الفاعلة في النظام الزراعي والغذائي، وبخاصة الأكثر ضعفًا منها (بما في ذلك الجهات الموجودة في حالة من الأزمة الممتدة)<sup>29</sup>؛

(د) تنفيذ خطط الانتقال إلى الزراعة والنظم الغذائية ورصدها وتحسينها على نحو مستمر بمشاركة مجدية من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأكثر ضعفًا.

وإقرارًا بضرورة الترويج لهيئة بيئية مواتية للنهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة لتحقيق نظم زراعية وغذائية مستدامة تعزز الأمن الغذائي والتغذية:

(هـ) وضع آليات عامة لتقييم آثار النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة والابتكارات المحددة على الجوانب الرئيسية من الزراعة والنظم الغذائية المستدامة، مثل القدرة على الصمود، والأمن الغذائي والتغذية، والحق في الغذاء، وإيرادات المنتجين، والبيئة والصحة العامة؛

(و) إعادة توجيه السياسات العامة، والموازنات والحوافز من الابتكارات والممارسات التي تفضي إلى ظهور عوامل خارجية سلبية إلى تلك التي تقلل إلى الحد الأدنى من العوامل الخارجية فيما تساهم في العديد من أهداف الاستدامة؛

(ز) تعزيز السياسات العامة لتسخير آليات السوق من أجل السماح بقيام نظم زراعية وغذائية مستدامة عن طريق الأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية البيئية، والاجتماعية، والعوامل المتعلقة بالصحة العامة في الأسعار؛

<sup>29</sup> أنظر الجدولين 3 و4 لفريق الخبراء الرفيع المستوى لعام 2019 من أجل توصيف مختلف النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة.

- (ح) تشجيع أنماط الاستهلاك المستدامة التي تحافظ على الموارد الطبيعية أو تعززها- عوضاً عن استنفادها- وتدعم الاقتصادات الدائرية بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة- وبخاصة القطاع الخاص؛
- (ط) الترويج لأنماط غذائية منتجة بشكل مستدام، ومعقولة الكلفة وصحية، مع مراعاة السياق والثقافة على الصعيد المحلي والأنماط الغذائية للسكان الأصليين والمناطق، من خلال عملية ملائمة لتوسيم الأغذية وإصدار الشهادات لها تمثيلاً مع المعايير الوطنية والدولية المطبقة؛
- (ي) ضمان أن يتمكن جميع منتجي الأغذية على نطاق صغير من الوصول إلى الموارد الطبيعية (مثلاً، الأرض) الأساسية للإنتاج الزراعي المستدام من خلال اعتماد صكوك رسمية على الصعيد الوطني تكون متسقة مع الأطر القانونية الدولية؛<sup>30</sup>
- (ك) تعزيز الحق في غذاء كافٍ، وضمن أن تلتزم جميع الإجراءات الفردية والجماعية التي تعالج الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية على درجات مختلفة بمبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة والإدماج والمساءلة وسيادة القانون؛<sup>31</sup>
- (ل) تعزيز السياسات، والبرامج والإجراءات التي تتصدى للأسباب الكامنة وراء انعدام المساواة بين الجنسين، وبخاصة من خلال الحرص على أن تضمن القوانين والسياسات، من بين غيرها، الحصول المتساوي على الموارد الطبيعية والخدمات العامة، واحترام وحماية معرفة المرأة، ووضع حدٍّ للعنف والتحيّز ضد المرأة، تمثيلاً مع اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبخاصة التوصية العامة رقم 34 (2016) بشأن حقوق المرأة الريفية التي شددت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الرابعة والأربعين؛
- (م) وضمن اتساق السياسات بين القطاعات، وتعزيز العملية المشتركة بين القطاعات لصنع السياسات والتخطيط، وبخاصة بين السياسات الزراعية، والبيئة، والتجارية، والصحية والتغذوية.

وإن المنظمات التي توجد مقارها في روما مدعوة إلى القيام بما يلي:

- (ن) ضمان التنسيق والاتساق في ما يخص استراتيجياتها، وسياساتها وبرامجها بشأن النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النظم المبتكرة، بما في ذلك من خلال مبادرة تعزيز الزراعة الإيكولوجية، مع مراعاة التوصيات الحالية بشأن السياسات.

## 2- وضع وتطبيق أطر شاملة لقياس الأداء ورصده من أجل التشجيع على اعتماد نهج زراعية إيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة

إقراراً بالحاجة الملحة لوضع مقاييس ومؤشرات قابلة للمقارنة، وشاملة ومقبولة عالمياً تغطي الأبعاد الاجتماعية، والبيئية والاقتصادية للنظم الزراعية والغذائية، يتعين على لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتعاون مع فريق الخبراء الرفيع المستوى، القيام بما يلي:

- (أ) توجيه عملية شاملة من أجل (1) وضع إطار نموذجي يستند على الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى، بما في ذلك مبادئ الانتقال، ومنها مقاييس ومؤشرات الأداء العملية والشاملة والقائمة على أسس علمية للزراعة والنظم الغذائية بوصفها أساساً للتقييم، والتخطيط، ونشر نهج زراعية إيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة، وتنفيذ السياسات واتخاذ القرارات الاستثمارية؛ (2) وفي الأجل القصير، اختيار مزيج من المؤشرات القائمة

<sup>30</sup> على سبيل المثال: إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ والخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

<sup>31</sup> يتم الإقرار بهذه المبادئ في الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

المتفق عليها دوليًا (وبخاصة أهداف التنمية المستدامة)، تُطبق بالتزامن مع بعضها، من أجل تتبّع التقدم المحرز اتجاه قيام نظم زراعية وغذائية أكثر استدامة.

وإقرارًا بأهمية تطبيق المؤشرات والمقاييس التي تعكس الأبعاد المختلفة للنظم الزراعية والغذائية وجمع البيانات، فإن الدول، والمنظمات الحكومية الدولية (وبخاصة الوكالات التي توجد مقارها في روما)، والسلطات الإقليمية والمحلية، والمنظمات البحثية مدعوة إلى القيام بما يلي:

(ب) الترويج لاستخدام أطر التقييم الشاملة القائمة، مثل أداة التقييم الذاتي والشامل لقدرة المزارعين والرعاة على الصمود أمام تغيّر المناخ لمنظمة الأغذية والزراعة<sup>32</sup> وإطار مبادرة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي للأغذية الزراعية،<sup>33</sup> ووضع اللمسات الأخيرة على الأطر قيد التطوير مثل أداة منظمة الأغذية والزراعة لتقييم أداء الزراعة الإيكولوجية؛<sup>34</sup>

(ج) الترويج لاستخدام البصمة الإيكولوجية من أجل الحرص على أن تُحتسب الآثار الإيكولوجية للاستهلاك، ومفعول الإنتاج الحالي على القدرات المستقبلية للإنتاج، بشكل ملائم في التقييمات، مع مواصلة صقل طرق الحساب حسبما هو ملائم؛

(د) إجراء تقييمات شاملة لخصائص التشغيل والعمل الإيجابية والسلبية في الزراعة بحيث تستند إليها السياسات والأنظمة التي تشجع الانتقال إلى الزراعة والنظم الغذائية المستدامة، مع ضمان ظروف لائقة للعمل الزراعي وتعزيز صحة العاملين في المزرعة وغيرهم من العاملين في النظام الغذائي.

(هـ) التشجيع على جمع البيانات (موزعة حسب عوامل تتضمن النوع الاجتماعي وحجم المزرعة) وتحليلها على الصعيد الوطني، وتوثيق الدروس المستفادة وتقاسم المعلومات على المستويات كافة لدعم اعتماد النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النظم المبتكرة؛

ونظرًا للتقرير القادم لفريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن أدوات جمع البيانات وتحليلها، تُشجّع اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء على القيام بما يلي:

(و) النظر في احتياجات البيانات التي تنشأ عن هذه التوصيات بشأن السياسات، بما في ذلك في ما يخصّ المقاييس والمؤشرات الشاملة التي تغطي الأبعاد الاجتماعية، والبيئية والاقتصادية للنظم الزراعية والغذائية.

### 3- دعم الانتقال إلى نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود، ومتنوعة ومتكاملة من خلال نهج إيكولوجية زراعية وغيرها من النظم المبتكرة

إن الدول، والهيئات الإقليمية والمحلية، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، والمنظمات البحثية، ووكالات الإرشاد، والمجتمع المدني (بما في ذلك منظمات المنتجين والمستهلكين) والقطاع الخاص (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) مدعوون إلى القيام بما يلي:

<http://www.fao.org/in-action/sharp/en/> <sup>32</sup>

The Economics of Ecosystems and Biodiversity for Agriculture and Food (<http://teebweb.org/agrifood/>). <sup>33</sup>

<sup>34</sup> منظمة الأغذية والزراعة، 2019. أداة تقييم أداء الزراعة الإيكولوجية 2019- عملية التطوير والخطوط التوجيهية للتطبيق. النسخة الاختبارية. روما. متاحة على

الموقع: <http://www.fao.org/3/ca7407en/ca7407en.pdf> FAO.



إقرارًا بأن القدرة على الصمود، والتنوع والتكامل تشكل أساسًا رئيسية للنظم الزراعية والغذائية المستدامة:

- (أ) التوعية على أهمية نظم الإنتاج المتنوعة التي تدمج الثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية، والمحاصيل والحراثة الزراعية، حسبما هو ملائم، لتحقيق الإنتاج المستدام، والأنماط الغذائية الصحية وسبل العيش القادرة على الصمود؛
- (ب) تعزيز السياسات العامة، والاستثمارات والبحوث دعمًا للنهج الشاملة التي تسخر العمليات الطبيعية، وتحمي تفاعلات وتأثرات بيولوجية مفيدة بين مختلف مكونات النظم الإيكولوجية الزراعية (المحاصيل والحيوانات والأشجار والتربة والمياه)، مثل الإيكولوجيا الزراعية؛
- (ج) توفير الحوافز للمنتجين من أجل تحفيز وتكامل الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الدعم خلال عملية الانتقال إلى النظم الأكثر استدامة؛
- (د) تعزيز أدوات السياسات والاتساق لصون التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة واستخدامه المستدام، ودعم مساهمات المنتجين الهامة الماضية، والحاضرة والمستقبلية من أجل تطوير التنوع البيولوجي، وصونه وتحسينه، وفقًا للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واتفاقية التنوع البيولوجي؛
- (هـ) والترويج للنهج الابتكارية والمتكاملة إزاء الصحة البشرية، والحيوانية والبيئية، مثل نهج الصحة الواحدة، لتعزيز القدرة على الصمود والوقاية من حالات تفشي الأمراض والأوبئة الحيوانية المنشأ.

وإقرارًا بالحاجة الملحة للاستخدام الرشيد للمواد الكيميائية الزراعية من أجل حماية وتحسين الصحة البشرية، والحيوانية والبيئية:

- (و) التوعية (وبخاصة في صفوف المنتجين والمستهلكين) على مخاطر مبيدات الآفات وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية على الصحة البشرية، والحيوانية والبيئية؛
- (ز) الترويج لاستخدام البدائل الإيكولوجية لمبيدات الآفات التي تعزز التكامل الأكبر للتنوع البيولوجي من أجل الوقاية من حالات تفشي الآفات لاستخدام مبيدات الآفات على النحو الأمثل في الأجل القصير، وإلغائها تدريجيًا قدر الإمكان في الأجل الطويل؛
- (ح) الإقرار بحق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية لتفادي استخدام المواد الكيميائية الزراعية الخطيرة أو التعرض لها؛<sup>35</sup>
- (ط) بالاستناد إلى مدونة السلوك الدولية بشأن استخدام الأسمدة وإدارتها والخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة، واستخدام الأسمدة التركيبية على النحو الأمثل، بهدف الحد من التلوث الناجم عن الاستخدام المفرط، وتعظيم إعادة تدوير المغذيات والتقليل إلى الحد الأدنى من استخدام المدخلات الخارجية عن طريق الترويج للبدائل الإيكولوجية الابتكارية ومكافأتها؛
- (ي) وتعزيز وإنفاذ الأنظمة الوطنية والدولية بشأن استخدام مضادات الميكروبات في الزراعة والنظم الغذائية، وتقليل استخدامها تدريجيًا باعتبارها موادًا محفزة للنمو، وتنفيذ خطة العمل العالمية بشأن مقاومة المضادات الحيوية، التي صادقت عليها جمعية الصحة العالمية.

وإقرارًا بأن التخطيط الإقليمي عنصر رئيسي لتحفيز التنوع:

<sup>35</sup> تمثيًا مع المادة 14 من إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.

(ك) تنظيم الأقاليم والمشاهد الطبيعية على مستويات ملائمة وبطريقة شمولية للاستجابة إلى الاحتياجات المحلية، بما في ذلك تعزيز تقديم خدمات النظام الإيكولوجي وإدارة المقايضات بينها، وحماية الموائل الغنية بالتنوع البيولوجي، والاستجابة إلى الآثار المحلية للمسائل العالمية الطارئة، وبخاصة عبر دعم الابتكار الاجتماعي<sup>36</sup> وتعزيز الهيئات الحكومية الشاملة، مثل المجالس المحلية للسياسات الغذائية والمشاهد الطبيعية المتعددة أصحاب المصلحة ومنصات إدارة أحواض الأنهار؛

(ل) تعزيز الاستثمار الرشيد والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها المجتمعات المحلية، والتي تدعم الزراعة والنظم الغذائية المستدامة والحفاظ على القيمة على الصعيد المحلي؛

(م) وتحفيز الشباب على البقاء في المناطق الريفية، أو الانتقال إليها، عن طريق استحداث فرص عمل لائقة وكريمة لهم، بما في ذلك من خلال التصدي للتحديات الخاصة التي يواجهها الشباب، مثل الحصول على الأراضي، والتسليف والمعلومات، ومن خلال الاستثمار في البنية التحتية الريفية وفي الخدمات لسد الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية.

وإقرارًا بالوظائف العديدة للأسواق وبضرورة الترويج لنهج مبتكرة لضمان أن تستجيب الأسواق إلى احتياجات نظم الإنتاج القادرة على الصمود، والمتنوعة والمتكاملة، ومع تذكر التوصيات بشأن السياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق (الدورة الثالثة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي، 2016):

(ن) العمل مع القطاع الخاص لتعزيز الأسواق المحلية، والإقليمية والعالمية، حسبما هو ملائم، التي تبين المساهمات الملموسة في الاستدامة الاجتماعية، والبيئية والاقتصادية للنظم الزراعية والغذائية، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية وتفاذي الآثار السلبية على حقوق الإنسان؛

(س) زيادة قدرة النظم الغذائية على الصمود في وجه الصدمات العالمية، مثل الجوائح، عن طريق الترويج لترتيبات متنوعة للسوق تتسم بمرونة أكبر في وجه الاختلالات؛ وهذا يعني التصدي لتحديات الترابط في سلاسل الإمدادات الغذائية الطويلة وتعزيز سلاسل الإمدادات الغذائية القصيرة لدعم الاستقلالية المحلية والقدرة على الصمود؛

(ع) اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز الأسواق المحلية، والوطنية والإقليمية (مثل مراكز التجهيز، والبنية التحتية للنقل والأنظمة المتكيفة لسلامة الأغذية) من أجل دعم سبل العيش الريفية عن طريق استيعاب نسبة عالية من قيمة الإنتاج على الصعيد المحلي<sup>37</sup>؛

(ف) دعم ابتكارات السوق التي تعزز الروابط بين المجتمعات المحلية الحضرية ومنتجي الأغذية، مثل نظم الكفالة التشاركية (التزامًا بالسياسة العامة ومعايير السلامة) والزراعة المدعومة من المجتمع المحلي، لتوفير أغذية صحية يتم إنتاجها على نحو مستدام لجميع المستهلكين مع توفير سبل عيش كريمة في الوقت ذاته للمنتجين؛

(ص) دعم سياسات المشتريات العامة الابتكارية (مثلًا، برامج التغذية المدرسية، وغيرها من شبكات الأمان، والمساعدة الغذائية والآليات العامة التنظيمية وآليات التأهب) التي تعطي الأفضلية للأغذية المنتجة على الصعيد المحلي وبشكل مستدام فيما تدعم أهداف التنمية الريفية.

وإدراكًا لأهمية الرقمنة، وترحيبًا بإقامة المنصة الرقمية لمنظمة الأغذية والزراعة:

(ق) تعزيز إمكانيات الرقمنة من خلال بناء القدرات واعتماد نهجٍ عابر للتخصصات يضم جميع الجهات الفاعلة (العلماء،

<sup>36</sup> تمشيًا مع الرقمنة 7 من عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية

<sup>37</sup> تمشيًا مع المادة 16 من إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.

والمنتجون، والصناعة، والحكومات)؛

(ر) تعزيز التكنولوجيا الرقمية وغيرها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها نقطة دخول لإشراك الشباب والنساء في الزراعة والنظم الغذائية؛

(ش) تعزيز منصات الابتكار من خلال الاستخدام الملائم للتكنولوجيات الرقمية بهدف تيسير إقامة الشبكات على نطاق أوسع؛

(ت) وتسخير التكنولوجيات الرقمية لتعزيز الروابط بين المنتجين والمستهلكين، بما في ذلك عبر التوسط للمبادرات المالية وحوافز السوق المستدامة؛

وإدراكًا منها أن الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة للرقمنة على الأمن الغذائي والتغذية تتطلب الاهتمام، يتعين على لجنة الأمن الغذائي العالمي القيام بما يلي:

(ث) الطلب من فريق الخبراء الرفيع المستوى استعراض الأدلة بشأن منافع الرقمنة والتحديات التي تطرحها بالنسبة إلى الزراعة والنظم الغذائية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية؛ وتقييم إمكانيات الرقمنة للمساهمة في المجموعة الكاملة من النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة؛ واستعراض السياسات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق بالضمانات؛ والنظر في التحديات والآثار بالنسبة إلى الحوكمة؛ وتوفير المشورة ذات الصلة في مجال السياسات.

#### 4- تعزيز البحث، والتدريب والتعليم، وإعادة تشكيل طريقة توليد المعارف وتبادلها لدعم التعلم المشترك

إن المنظمات البحثية، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات التعليم والتدريب والإرشاد، والقطاع الخاص، ومنظمات المنتجين، والمجتمع المدني، والمنظمات الحكومية الدولية والدول، والسلطات الإقليمية والمحلية مدعوون إلى القيام بما يلي:

إقرارًا بالدور الحاسم الذي تؤديه النهج المتعددة التخصصات والتشاركية لإزاء البحوث، والنشر والتعليم، مثل العلوم العابرة للتخصصات، لفهم ورسم ملامح النظم الاجتماعية الإيكولوجية المعقدة في الزراعة والنظم الغذائية:

(أ) إصلاح المعرفة الزراعية، ونظم المعلومات والابتكار لدعم النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة من خلال ضمان دمج البحوث، والإرشاد/النشر والتعليم/بناء القدرات في نهجٍ شمولي، وتشاركي، وموجهٍ إلى المشاكل؛

(ب) تطوير ودعم بحوث عابرة للتخصصات وموجهة إلى المشاكل، وتشجيع اندماجها في المعرفة المحلية ومعرفة السكان الأصليين ضمن عمليات تشاركية مبتكرة عبر مجموعة من السياقات التي يختبرها المنتجون وغيرهم من أصحاب المصلحة في الزراعة والنظم الغذائية؛

(ج) إعادة تصميم المعرفة الزراعية، ومؤسسات المعلومات والابتكار من أجل تمكين العلوم العابرة للتخصصات، وتمكين معرفة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة وإشراكهم، بما في ذلك في تحديد أولويات البحوث؛ والمشاركة في البحوث على المستوى المحلي، والوطني، والإقليمي والدولي، وضمان الاتصالات وتقاسم المعرفة بينهم؛ والنظر في اختلالات القوى ونزاعات المصالح بين أصحاب المصلحة والباحثين ومعالجتها؛ ومكافأة الباحثين الذي ينخرطون في هذه البحوث؛

(د) إيلاء الأولوية للبحوث الموجهة إلى المشاكل والتي تعالج احتياجات المجموعات الضعيفة، وتركز على الأبعاد المحلية للتحديات العالمية، مثل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والبصمة الإيكولوجية لنظم الإنتاج وسلاسل القيمة المختلفة، وصون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وتوفير خدمات النظام الإيكولوجي، والعوامل الخارجية

- الإيجابية والسلبية للنظم الزراعية والغذائية، والحالات الطارئة العالمية مثل الجوائح، وتركز السوق عبر سلاسل الإمداد؛
- (هـ) الاستثمار في الخدمات الاستشارية وتعزيز برامج التدريب من أجل الترويج للبدائل الإيكولوجية لاستخدام المواد الكيميائية الزراعية من خلال الإرشاد الزراعي، والخدمات البيطرية وخدمات الحياة البرية والحراجه باستخدام طرق مثل مدارس المزارعين الحقلية والشبكات بين المنتجين؛ والترويج للنساء كوكلاء يقدمون الإرشاد والخدمات الاستشارية للنساء؛
- (و) اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز حق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية للحفاظ على معرفتهم، والتعبير عنها، والتحكم بها، وحمايتها وتطويرها،<sup>38</sup> مع الأخذ في الاعتبار خصوصية معرفة المرأة، ودعم نظم التراث الزراعي، بما في ذلك النظم المعترف بأنها نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية، باعتبارها حيزًا هامًا للابتكار من خلال معرفة السكان المحليين والأصليين؛
- (ز) دعم منصات الابتكار للبحوث العابرة للتخصصات التي تعزز التعلم المشترك بين الممارسين (مثلًا منظمات المنتجين) والباحثين؛ وقد تضم هذه المنصات الشبكات القائمة بين المنتجين ومجتمعات الممارسة، "والمختبرات العابرة للتخصصات"، ومراكز الامتياز اللامركزية (مثلًا، المنارات الإيكولوجية الزراعية)؛<sup>39</sup>
- (ح) دعم التقاسم الأفقي للمعارف والخبرات، بالاستناد إلى منظمات وشبكات المزارعين القائمة، بما في ذلك الخطط المصممة خصيصًا للنساء؛
- (ط) تشجيع التغطية الصريحة لتحقيق الزراعة والنظم الغذائية المستدامة في مناهج المؤسسات التعليمية على المستويات كافة، ودمج التعلم العملي والتجريبي؛
- (ي) دعم تنمية قدرات المنتجين، وبخاصة المنتجين على نطاق صغير، في مجال النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة لدعم عمليات الابتكار التي تتناسب مع سياقاتهم واحتياجاتهم، وربطها ببرامج الحماية الاجتماعية حين يكون ذلك ملائمًا؛
- (ك) والترويج لتقاسم الخبرات والتعلم المشترك بين البلدان بشأن الارتقاء بالزراعة والنظم الغذائية المستدامة عن طريق النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة.
- وإقرارًا بضرورة إعادة توجيه الاستثمارات في البحوث، والنشر/الإرشاد والتعليم/بناء القدرات باتجاه الأولويات والنهج المذكورة أعلاه للنهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة:
- (ل) زيادة الاستثمارات الرشيدة في البحوث والتنمية العامة والخاصة على الصعيد الوطني، والإقليمي والدولي وتصحيح الاستثمار غير الكافي نسبيًا في النهج الإيكولوجية الزراعية؛
- (م) وإيلاء الأولوية للبحوث العامة وتعزيزها من أجل تلبية احتياجات المزارعين الأسريين، وبخاصة منتجي الأغذية على نطاق صغير، والنساء والشباب.
- 5- تعزيز المؤسسات لمشاركة أصحاب المصلحة، وتهيئة بيئة مواتية لتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة ومعالجة**

<sup>38</sup> أنظر المادتين 20 و26 من إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.

<sup>39</sup> المنارات هي مجتمعات أو مراكز تدريب تعزز تقاسم المعرفة بين المنتجين وتولد مجتمعات ممارسة.

## أوجه عدم المساواة في الزراعة والنظم الغذائية

إن الدول، والسلطات الإقليمية والمحلية، ومنظمات المنتجين، والسكان الأصليين، ومنظمات النساء، وقادة المجتمعات المحلية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني مدعوون إلى القيام بما يلي:

نظراً إلى أنه من الأكثر ترجيحاً أن تساهم النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النهج المبتكرة في الزراعة والنظم الغذائية المستدامة حين يكون للجميع إمكانية المشاركة بشكل ناشط ومجدٍ في تحديد النهج المتوخاة:

(أ) دعم الآليات الشاملة والديموقراطية لصنع القرارات على المستويات كافة في الزراعة والنظم الغذائية (مثلاً، اللجان الوطنية المشتركة بين الوزارات المعنية بالأمن الغذائي والتغذية والمجالس البلدية للسياسات الغذائية)؛

(ب) إنشاء وتعزيز الاتحادات، والمنظمات والتعاونيات في جميع أجزاء النظم الغذائية، بما في ذلك منتجي الأغذية ومستهلكيها، وبناء القدرات، وتوليد المعرفة وتبادلها، وتعزيز العمليات الشاملة لصنع القرارات؛

(ج) تيسير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الرقمية للترويج لمشاركة المنتجين في العمليات ذات الصلة؛

(د) إعطاء دور مركزي للمجموعات المهمشة والضعيفة الأكثر عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بما في ذلك النساء، والشباب والسكان الأصليين في صنع جميع القرارات التي تؤثر عليهم؛

(هـ) وتعزيز استقلالية النساء، وبخاصة المزارعات الأسريات، ومنظمتهم، والتدابير الجماعية، ومهارات التفاوض والقيادة، من أجل زيادة الحصول على التعليم، من بين أمور أخرى، وخدمات الإرشاد الملائمة، والتكنولوجيا المراعية للنوع الاجتماعي، والمشاركة الكاملة في العمليات السياسية ذات الصلة.<sup>40</sup>

تعزيز دور الابتكار في الزراعة الأسرية من خلال دعوة اللجنة التوجيهية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى القيام بما يلي:

(و) دمج الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى، والتوصيات الحالية بشأن السياسات، في تنفيذ خطة العمل العالمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، التي تتضمن تدابير عديدة لتعزيز الابتكار في الزراعة الأسرية.

\*\*\*

نظراً لأهمية النهج الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النظم المبتكرة بالنسبة إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة حول النظم الغذائية، يتعين على رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي القيام بما يلي:

(أ) إرسال تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى والتوصيات الحالية بشأن السياسات لغرض الإحاطة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والموفد الخاص لمؤتمر القمة حول النظم الغذائية، واللجنة الاستشارية والمجموعة العلمية.

<sup>40</sup> أنظر الركيزة 3 من الخطة العالمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية.

## الملحق: التعريفات

**الرقمنة** في الأغذية والزراعة، التي غالبًا ما يُشار إليها بالأغذية والزراعة الرقمية، هي عملية تعني التكنولوجيات الرقمية (إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، وقواعد البيانات التسلسلية إلخ) تغطي إمكانية الوصول، والمحتوى والقدرات.<sup>41</sup>

**البصمة الإيكولوجية للنظم الغذائية** تُعبر عن الآثار المترتبة عن الأغذية التي تستهلكها مجموعات محددة من الأشخاص (فرد، أو قرية، أو مدينة، أو بلد، أو سكان العالم جميعًا)، مقاسة من حيث مساحة الأراضي المنتجة بيولوجيًا والمياه اللازمة لإنتاج الأغذية المستهلكة ولاستيعاب النفايات الناجمة عن ذلك.<sup>42</sup>

**الزراعة الأسرية** (بما في ذلك الأنشطة الزراعية الأسرية) هي وسيلة لتنظيم الإنتاج الزراعي والحرجي والسمكي والرعي وفي مجال تربية الأحياء المائية، وتتولى الأسرة إدارتها وتشغيلها، وتعتمد بشكل أساسي على اليد العاملة الأسرية، بما يشمل النساء والرجال على حد سواء. وإن الأسرة والمزرعة ترتبطان فيما بينهما وتتطوران معًا وتجمعان بين الوظائف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية.<sup>43</sup>

**النظام الغذائي** يجمع بين جميع العناصر (البيئة والأفراد والمدخلات والعمليات والبنى الأساسية والمؤسسات، وما إلى ذلك) والأنشطة المتصلة بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وإعدادها واستهلاكها، ونواتج هذه الأنشطة، بما في ذلك النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.<sup>44</sup> وتوجد مجموعة متنوعة من النظم الغذائية على سلسلة متواصلة، بدرجات مختلفة، وغالبًا ما تتواجد إلى جانب بعضها البعض في البلد ذاته.<sup>45</sup>

**الابتكار** يُستخدم كفعل (بيتكر) للإشارة إلى العملية التي يحدث الأفراد أو المجتمعات المحلية أو المنظمات من خلالها تغييرات في تصميم السلع والخدمات أو إنتاجها أو إعادة تدويرها، وتغييرات في البيئة المؤسسية المحيطة وتكون جديدة على سياقهم، وتعزز الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ويُستخدم الابتكار أيضًا كمصطلح للإشارة إلى التغييرات التي تولدها هذه العملية. كما أن الابتكار يشمل التغييرات في الممارسات والمعايير والأسواق والترتيبات المؤسسية يمكن أن تُشجع قيام شبكات جديدة تتحدى الوضع الراهن لإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها واستهلاكها. الابتكار في النظم الزراعية والغذائية قد يكون مؤسسيًا في المقام الأول، أو قد يرتبط أكثر بالمعرفة أو بالممارسة.<sup>46</sup>

**والنهج المبتكر للنظم الغذائية** المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية هي مجموعة من المبادئ والممارسات والأساليب المحددة بوضوح، والمفهومة على نطاق واسع ويتم الترويج لها وممارستها بغرض تعزيز الانتقال إلى نظم غذائية أكثر استدامة تُعزز الأمن

<sup>41</sup> تعريف عمل منظمة الأغذية والزراعة (يوليو/تموز 2020)

<sup>42</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2019. النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

<sup>43</sup> منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2019. عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية للفترة 2019-2028. خطة العمل العالمية. روما

<sup>44</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2014. الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما. 2014.

<sup>45</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2017. التغذية والنظم الغذائية. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي. روما.

<sup>46</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2019.

الغذائي والتغذية ضمن إطار فلسفة شاملة ورؤية استراتيجية للمستقبل. وقد اتجهت نحو مبتكرة مختلفة تعزز الانتقال إلى نظم غذائية أكثر استدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية إلى التشديد على طرق ابتكار مختلفة.<sup>47</sup>

**منصات الابتكار** هي مبادرات أو جهود تجمع مختلف أصحاب المصلحة لتهيئة حيزٍ للتعليم التعاوني والعمل الجماعي اللذين يدعمان الانتقال إلى النظم الغذائية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.<sup>48</sup>

**إعمال الحق في الغذاء الكافي:** يتم "عندما يتاح مادياً واقتصادياً لكل رجل وامرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، في كافة الأوقات، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شرائه. وفحوى الحق في الغذاء الكافي يقتضي (...). توافر الأغذية كمّاً ونوعاً على نحو كافٍ لتلبية الحاجات التغذوية للأفراد، ودون احتوائها على مواد ضارة، وأن تكون مقبولة من الناحية الثقافية، (و) إمكانية الحصول على تلك الأغذية بطرق مستدامة لا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى (...). وإمكانية الحصول على الغذاء تشمل الإمكانيات الاقتصادية والمادية على حد سواء".<sup>49</sup>

**نظام الأغذية المستدام** هو نظام أغذية يكفل الأمن الغذائي والتغذية للجميع مع ضمان عدم المساس بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأمن الغذائي والتغذية لأجيال المستقبل.<sup>50</sup>

**صغار منتجي الأغذية** هم المنتجون الذين:

- يقومون بتعهد مساحة من الأرض تقع في الخمسين الأولين (شريحة الأربعين في المائة الأدنى) من التوزيع التراكمي لمساحة الأرض (مقاساً بالهكتارات) على المستوى الوطني؛
- ويقومون بتعهد عدد من الماشية يقع في الخمسين الأولين (شريحة الأربعين في المائة الأدنى) من التوزيع التراكمي لعدد المواشي حسب وحدات الإنتاج على المستوى الوطني (مقاساً بوحدات الثروة الحيوانية في المنطقة المدارية)؛
- ويجنون عائداً اقتصادياً سنوياً من أنشطة زراعية تقع في الخمسين الأولين (شريحة الأربعين في المائة الأدنى) من التوزيع التراكمي للإيرادات الاقتصادية المتأتية من الأنشطة الزراعية حسب وحدات الإنتاج على المستوى الوطني (مقاساً بتبادل القدرة الشرائية بالسعر الدولي للدولار)، ولا تتجاوز 34,387 دولاراً من حيث تعادل القدرة الشرائية.<sup>51</sup>

**العلم العابر للتخصصات** يتجاوز الحدود بين التخصصات ويسعى إلى توليد نتائج تحويلية عن طريق ما يلي:

- 1- التركيز على مشكلة معيّنة (ينشأ البحث عن مشاكل "العالم الواقعي" ويستمد سياقه منها)؛
- 2- ومنهجية متطورة (يشمل البحث عمليات تكرارية تأملية تستجيب للأسئلة والظروف المعيّنة والتصنيفات البحثية المعنية)؛
- 3- والتعاون (بما يشمل التعاون بين الباحثين عبر التخصصات، والباحثين في تخصصات محدّدة، والجهات الفاعلة

<sup>47</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2019.

<sup>48</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2019.

<sup>49</sup> لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية (الوثيقة E/C.12/1999/5-التعليق العام 12، ص.6، 8 و13) (كما أشار إليها الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي).

<sup>50</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2014. الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما، 2014.

<sup>51</sup> البيانات الكبرى للهدف 2-3-2 من أهداف التنمية المستدامة (https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-02-03-02.pdf)

الخارجية المهمة بالبحث).<sup>52</sup>

---

<sup>52</sup> فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2019.